جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق هو لو لمواات مع صفة
وكذا ذكر الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها
قوله ومبهم من الابهام وهو الخفا ماخوذ من ابهمت الشي اذا اخفيته
ولما كان المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زايدة على اللفظ وهي الاشارة
الحسية في اسم الاشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما اي مخفيا
بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون ان ينضم اليه شي اخر قوله نحو
هذا وهذه اي من جميع اسما الاشارة كهولا وتي وتلك وذاك فقوله نحو يحتمل
التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية اسما الاشارة المفردة
فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الاشارة ويحتمل ان التمثيل بالنظر
لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة المتمثل له بهذا ونحوه من المبهمات
وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير اولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول
واما التقرير الاول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الداخل تحت نحو بقية افراد اسم
الاشارة [illegible] ويكون تاركا لذكر الموصول
فيكون كلامه قاصرا واعلم ان ما ذهب اليه المصنف من كون القسمة
ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسم الاشارة من قبيل الاسم الظاهر قال
ابن يعيش وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون من قبيل الضمير
ولانه قد غلب عليه احكام الاسما الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته
وجمعه وغير ذلك وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر
والمضمر لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر من حيث انه مبني ولم يفارقه
تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان
كالاسم الظاهر قوله لانه لا يخلو اما ان يصلح الخ هذا بيان لوجه الانحصار في
الاقسام الثلاثة وحصرها فيها استقرائي قوله اما ان يصلح لكل جنس اي يصلح
لان يستعمل في كل جنس فيه اشكال وذلك لان الجنس هو الامر الكلي والامور
الكلية لا وجود لها في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه الاشارة
الحسية فلا بد ان يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه وما ليس موجودا

في

في الخارج ليس مشاهدا والجواب انا نقدر مضافا اي افراد كل جنس
ثم يقال ايضا من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة بل معقولة فلا بد من
تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة اي افراد كل جنس محسوسة
مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل في
المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من
بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه
العجالة قوله اما ان يكون كناية عن غيره هذا التعبير جرى على اصطلاح
الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين اولا في
التقسيم ولا حرج في شي من ذلك قوله والقسم الثاني الفعل اي مطلق الفعل حتى
يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة قوله على الاصح مقابله ما سياتي في الشرح ما ذهب
اليه الكوفيون من انه قسمان قوله على الاستقبال اي الزمن المستقبل والمراد
ان يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا نحو ان قام
زيد قمت فان المعنى متى حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام
فيه فقد دل الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع
بل من جهة اداة الشرط فهي عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها تمحض
للدلالة على الزمان الماضي قوله الثاني اي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل
عليه وعلى الحال اي الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على
الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا
لفظيا وهو الراجح ومقابله قولان انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وبالعكس واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب اليه احد ثم ان دلالة
المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضي اذا
دخلت عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما
هو في الدلالة بحسب الوضع قوله والاول الامر اي الدال على خصوص المستقبل
هو فعل الامر وينبغي ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هي بحسب
المامور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار كون الامر من قبيل الطلب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)